



بعد إطلاق شرارة الربيع العربي هل ما زالت تونس قصة نجاح

بواسطة شيراز عربي , ماوريتسيو جيري

بنابر
متوفر أيضًا باللغات:
English

عن المؤلفين

شيراز عربي

شيراز عربي محلة سياسية تونسية ومستشارة إقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وهي مقيمة في تونس. عربي هي مساهمة في منتدى فكرة.

ماوريتسيو جيري

ماوريتسيو جيري محلل في شؤون السلام والأمن والدفاع لدى حلف شمال الأطلسي ومراكز بحوث مختلفة وهو مقيم في روما وبروكسل. جيري هو أحد المساهمين في منتدى فكرة.



تحليل موجز

الجمود السياسي والركود الاقتصادي يختبران الديمقراطية الوحيدة العاملة في العالم العربي

في 14 كانون الثاني/يناير 2021 احتفلت تونس بالذكرى العاشرة لنهاية نظام زين العابدين بن علي الاستبدادي بعد ثورة أدت إلى التزام راسخ بعملية التحول الديمقراطي في البلاد. ولكن في حين أحدثت الثورة تغيرات مهمة وتطورات إيجابية على درب الديمقراطية في تونس ها هو الشعب التونسي يفقد ثقته في الاتجاه الذي تسلكه حكومته في ظل الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الديمقراطية التونسية في التعامل مع الجمود البرلماني والضييق الاقتصادي – والبرهان على ذلك هو الاحتجاجات التي انطلقت في شوارع تونس خلال الأيام القليلة الماضية. فقد تتالت أعمال الشغب والتظاهرات في العاصمة وعدة مدن أخرى متحدياً قرار الإغلاق الكامل وحظر التجول في كل البلاد الذي اتخذته الحكومة بسبب وباء "كوفيد-19" وتعبيراً عن خيبة أمل الشباب بشكل عام. وفي حين أُدّ رئيس الوزراء على "شريعة" هذا الغضب جوبهت الاحتجاجات بأعمال عنف من قبل الشرطة وأدت إلى اعتقال أكثر من 600 شخص تتراوح أعمارهم بين 14 و25 عامًا.

مع ذلك لا بد من الإشارة إلى أن تونس خطت في العقد الذي تلا الثورة خطوات هادفة وبناءة نحو الحكم الديمقراطي حيث اتسمت العديد من الانتخابات الوطنية والمحلية بالتداول السلمي للسلطة ووصفت بالانتخابات الحرة والنزيهة على المستويين الوطني والدولي. وخلال السنوات العشر الماضية انبثق مجتمع مدني حيوي وفعال فلعب دورًا مهمًا في تعزيز الشفافية والفعالية في المؤسسات والعمليات السياسية الناشئة. والواقع أن فعالية المجتمع المدني في تونس بلغت حدًا كبيرًا إلى درجة أن إحدى مجموعات المجتمع المدني المعروفة باسم "الرباعي الراعي للحوار الوطني" فازت عام 2015 بجائزة نوبل للسلام لمساعدتها على وضع خارطة طريق للانتقال السياسي السلمي في وقت كانت فيه البلاد على مشارف حرب أهلية. كما أشارت منظمة "فريدوم هاوس" أو "بيت الحرية" في تقرير "الحرية في العالم" لعام 2020 إلى أن تونس هي الدولة "الحرّة" الوحيدة في العالم العربي.

ويذكر أيضًا أن الحكومة التونسية الجديدة قامت ببعض الخطوات لتصحيح الانتهاكات المرتبكة في عهد نظام بن علي وتحسينها حيث دعت إلى تطبيق عملية العدالة الانتقالية في العام 2013 بهدف التصدي للقمع السياسي السابق وانتهاكات حقوق الإنسان وإساءة استخدام المال العام وفي العام 2016 استكملت "هيئة الحقيقة والكرامة" أعمالها المتعلقة بعملية العدالة الانتقالية بحيث وثقت وأرشفت قضايا عديدة مع 62 ألف شكوى للتعويض والمصالحة الوطنية كما أفادت تقارير الهيئة أنها أقرت 700 مليون دينار تونسي لميزانية الدولة وأحالت 72 قضية إلى القضاء وصحيح أن البلاد لا تزال بحاجة إلى إيجاد النهج الأفضل لتنفيذ استراتيجية شاملة للمصالحة الوطنية مع ضمان المساءلة إلا أن إنجاز هذه العملية يشكل محطة بارزة في رحلة انتقال تونس إلى نظام جديد من الحكم

فضلاً عن ذلك كان المجتمع الدولي متحمساً للخطوات التي اتخذتها تونس لحماية حقوق المرأة وتعزيزها خلال العقد المنصرم ولطالما تميزت تونس عن الدول العربية الأخرى في دعمها الرسمي لحقوق المرأة وقد حافظ دستور العام 2014 على مكانة تونس الإقليمية في هذا المجال كما أن قانون الانتخابات الذي يحدد أطر الانتخابات التشريعية ضمن التكافؤ العمودي في قوائم المرشحين أي تناوب الرجال والنساء على القوائم الانتخابية بعد ذلك أجريت الانتخابات المحلية عام 2018 بموجب قانون انتخابي أكثر تقدماً يتضمن حكماً حول التكافؤ الأفقي ما ضمن ظهور أعداد متساوية من النساء والرجال على القوائم الانتخابية

وبفضل هذه القوانين أصبح قرابة نصف المسؤولين المحليين المنتخبين من النساء كما أقرت تونس عام 2017 قانوناً شاملاً بشأن القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة لتعزيز ذلك روح الدستور التقدمية وفي حين أن التنفيذ الصحيح لكل الآليات المطروحة في القوانين ولا سيما توفير الدعم الحكومي للناجين من العنف لا يزال يشكل تحدياً في البلاد إلا أن العنف المعنوي والنفسي والاقتصادي وحتى السياسي القائم على النوع الاجتماعي أصبح مجرداً للمرة الأولى في تاريخ تونس

لكن للأسف أنّ التقدم الملحوظ الذي أحرزته تونس في مجال تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان على مدى العقد المنصرم لا يبعث على الرضا أو التفاؤل وسط غالبية التونسيين ففي الاستطلاع الوطني الذي أجراه "المعهد الجمهوري الدولي" في الفصل الأخير من عام 2020 تبين أن 87 في المائة من التونسيين يعتبرون أن بلادهم تسير في الاتجاه الخاطئ

والأرجح أن هذه المخاوف تعود إلى ما تشهده البلاد من محن اقتصادية ونمو متعثر منذ عام 2011. فقد أدت عدة عوامل مجتمعة وهي ارتفاع معدل بطالة بين الشباب والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية وتدهور الرفاهية وتفشي الفساد إلى واقع اقتصادي قاتم أضف إلى ذلك أن الإضرابات العمالية والهجمات الإرهابية المستمرة أثرت على إنتاج وتصدير الغاز والنفط والفوسفات وألحقت هذه الهجمات أيضاً الضرر بقطاع السياحة التونسي وازدادت الإنفاق العسكري والأمني كما أن الحرب الأهلية في ليبيا وهي ثاني أكبر شريك تجاري لتونس بعد الاتحاد الأوروبي ساهمت بشكل رئيسي في تباطؤ الحركة الاقتصادية في تونس

بالرغم من التوافق الواسع على ضرورة الإصلاحات لتخطي هذه الحالة من الجمود وعدم الاستقرار فإن الانقسامات السياسية وضعت عملياً البرلمان التونسي أمام طريق مسدود وأدت إلى تغيير التشكيلة الحكومية أكثر من اثنتي عشرة مرة وبذلك أصبح تبني الإصلاحات اللازمة وتنفيذها على النحو السليم تحدياً حقيقياً زد إلى ذلك أن ضعف حكومات الائتلاف والوحدة الوطنية التي تم تشكيلها أثر سلباً على الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الجريئة وظهر معارضة قوية

في حين يعتقد الكثير من التونسيين والمراقبين أن التوافق القائم على "التقارب الإسلامي-العلماني" هو المحرك الرئيسي للنجاح الديمقراطي في تونس إلا أن التوافق الحكومي الراهن الذي تم التوصل إليه من خلال مجموعة من الأحزاب الصغيرة- والذي أصبح ممكناً بفضل نظام القائمة الانتخابية التناسبية- حال دون انبثاق أكثرية ثابتة ومتجانسة قادرة على دعم الإصلاحات وتميرها ونتيجة لهذا الجمود لم يتم بعد إنشاء المحكمة الدستورية التي نص عليها الدستور والتي تُعتبر من ركائز النظام الديمقراطي السليم علماً أنه كان يُفترض إنشاؤها عام 2015 ذلك لأن المشرعين ما زالوا يعرقلون تسمية أعضاء المحكمة الأربعة الذين يفترض أن يعينهم مجلس نواب الشعب

علاوة على ذلك يستمر هذا الجمود السياسي في إشعال التظاهرات المناهضة للحكومة بانتظام وقد تسبب بشكل خاص في تعميق هوة الثقة بين المواطنين والمؤسسات ولذلك ليس مفاجئاً أن تبين في استطلاع "المعهد الجمهوري الدولي" أن 85 في المائة من التونسيين يعتبرون أن الحكومة لا تفعل الكثير أو لا تفعل شيئاً لتلبية احتياجات المواطن العادي في حين يعتبر 88 في المائة أن الأمر نفسه ينطبق على مجلس النواب

وإذا بفشل الحكومة في التجاوب مع المطالب الاجتماعية والاقتصادية التي كانت "سبب وجود" الثورة يثير الحنين إلى النظام القديم فأخذت الأحزاب السياسية المدافعة عن إرث الماضي سواء ماضي بن علي أو سلفه الحبيب بن علي بورقيبة تكتسب ثقلاً سياسياً وانتخابياً أكبر على حساب أحزاب المعارضة التي تعود إلى حقبة ما قبل الثورة

وأكثر هذه الأحزاب تطرفاً هو "الحزب الدستوري الحر" المناهض للثورة فهذا الحزب يشيد علناً بالنظام القديم ويقترح استبدال النظام

البرلماني بنظام رئاسي وقد اصبح عاملاً مسبباً للركود والصراع داخل مجلس النواب حيث تستمر الجدلالات المفتوحة بين موسي واعضاء المجلس الآخرين في تصوير المجلس التشريعي كهيئة للجدال وليس هيئة للعمل وبالاقتران مع المشاكل الاقتصادية بدأ هذا الاقتتال الداخلي في الحكومة يلقي بثقله على آفاق الديمقراطية في تونس

يبدو على المدى القريب أنه يصعب التغلب على هذه التحديات ومن المؤكد أن الوضع الاقتصادي المتفاقم بسبب جائحة "كوفيد-19" سيجعل الإصلاحات أصعب وهذا سيؤدي بدوره إلى ازدياد الخيبة من الحكومة التونسية من هنا ستكون الحكومة بحاجة إلى وحدة وطنية أعمق ودعم دولي أكبر لتعمل بفعالية

وجدير بالذكر أن العمليات الانتقالية السياسية والاقتصادية تتطلب أجيالاً عدة لتصبح مستدامة وقوية وحاليًا أدى الخوف الأوروبي من وجود الإسلام السياسي في حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا علاوة على الخوف في دول الخليج من نشوب ثورات مماثلة داخل أنظمتها إلى ترك العملية الانتقالية في تونس من دون دعم قوي وعرضةً للتحديات المستمرة والواقع أن النموذج التونسي الناجح نسبيًا لا يزال يتحدى النظريات والشكوك المتعلقة بالديمقراطية والإسلام ولا يزال في دائرة الضوء ليس بسبب مساره الديمقراطي الاستثنائي فحسب بل أيضًا بسبب قربه من ليبيا والدول الأخرى وحتى الساحل الأفريقي والدور الذي يمكن أن يلعبه فيها مع التضخم المستقبلي في الفئة الشبابية الذي يدعو إلى المزيد من ثورات الربيع العربي وثورات جديدة للربيع الأفريقي



عرض / طباعة ملف "بي.دي.إف"

شارك على مواقع التواصل الاجتماعي



تنبيهات البريد الإلكتروني



خبراء في [القضية / المنطقة]



TO TOP

موصى به



BRIEF ANALYSIS

Can Erdogan Charm Biden?

/ /

Soner Cagaptay ,
Asli Aydintasbas ,
Max Hoffman ,
Jenny White



تحليل موجز

لاس فيغاس السرية في إيران

أبريل

آراش علائي



IN-DEPTH REPORTS

'A Caliphate That Gathered' Addressing the Challenge of Jihadist Foreign Fighter Hubs

//

Nate Rosenblatt

ابق على اطلاع

سجل لتلقي الاشعارات بالبريد
الالكتروني



THE
WASHINGTON INSTITUTE
for Near East Policy

19th Street NW – Suite 500 1111

Washington D.C. 20036

Tel: 202-452-0650

Fax: 202-223-5364

الاتصال بالمعهد
غرفة الصحافة

Fikra Forum is an initiative of the Washington Institute for Near East Policy. The views expressed by Fikra Forum contributors are the personal views of the individual authors, and are not necessarily endorsed by the Institute, its staff, Board of Directors, or Board of Advisors.

منتدى فكرة هو مبادرة لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى والآراء التي يطرحها مساهمي المنتدى لا يقرها المعهد بالضرورة ولا موظفيه ولا مجلس إدارته ولا مجلس مستشاريه وإنما تعبر فقط عن رأي أصحابه

المعهد هو منظمة (c)3)501 جميع التبرعات معفاة من الضرائب



 An initiative of the Washington Institute for Near East Policy